لبنان: من أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم

25 سنة

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

قفز الدين العام اللبناني من 2.9 مليار دولار أمريكي في العام 1992 إلى 85 مليار دولار في العام 2018، حيث تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 150%، وهي من بين أعلى النسب في العالم.

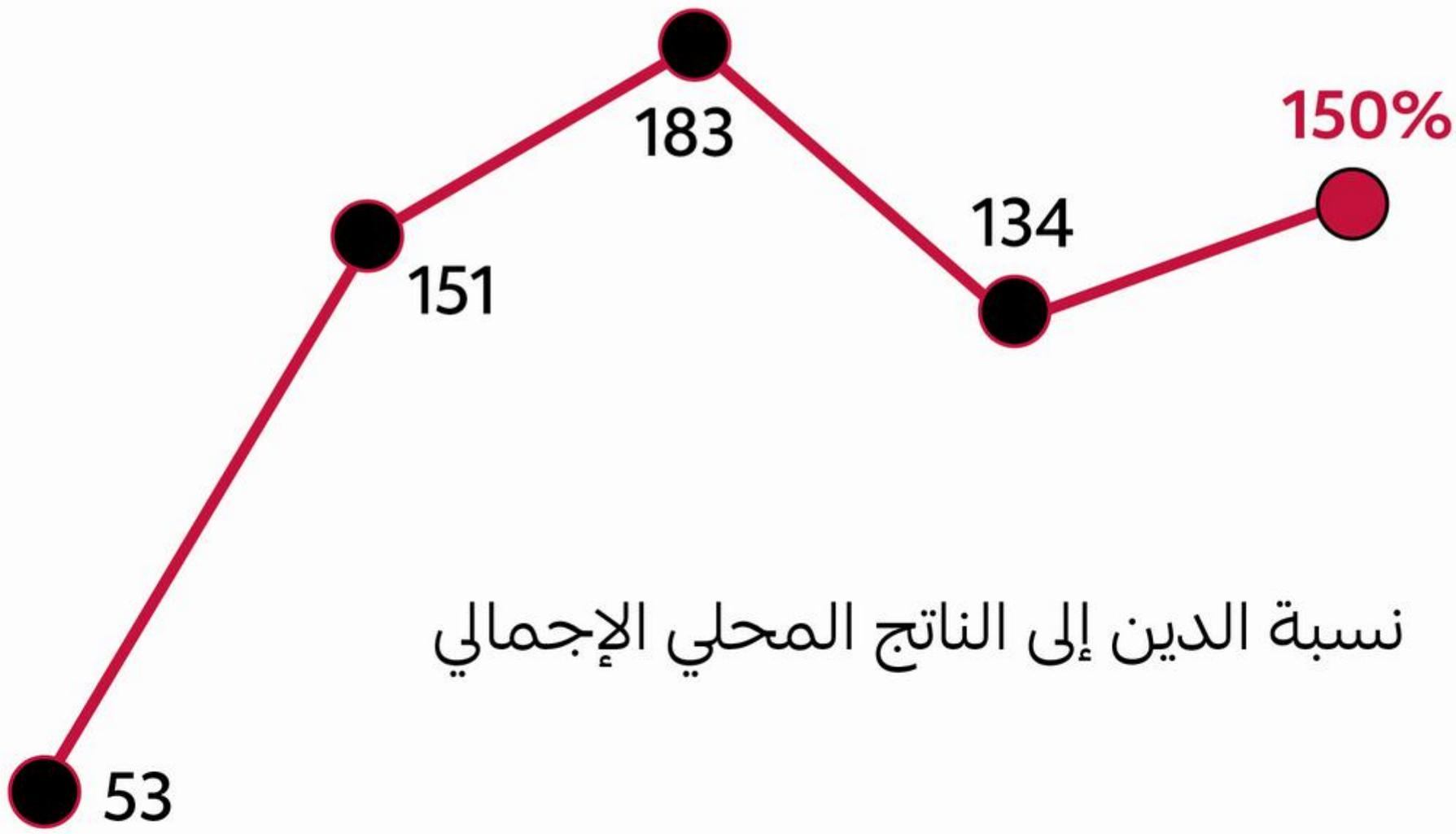

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلق تثبيت سعر الصرف (1,507 ليرة / دولار) استقراراً وهمياً. فبعد العام 2019، فقدت الليرة أكثر من 90% من قيمتها، مما أدى إلى تدمير القدرة الشرائية.

محا انهيار القطاع المصرفي المدّخرات.
فبحلول العام 2022، انخفض أكثر من
50% من السكان إلى ما دون خط الفقر.

احتفظت المصارف المحلية ومصرف لبنان بـ 37% من سندات اليورو بوند. وقد أدى هذا إلى تغييب الخط الفاصل بين الدين المحلي والخارجي، مما عقد المفاوضات وعملية التعافي.

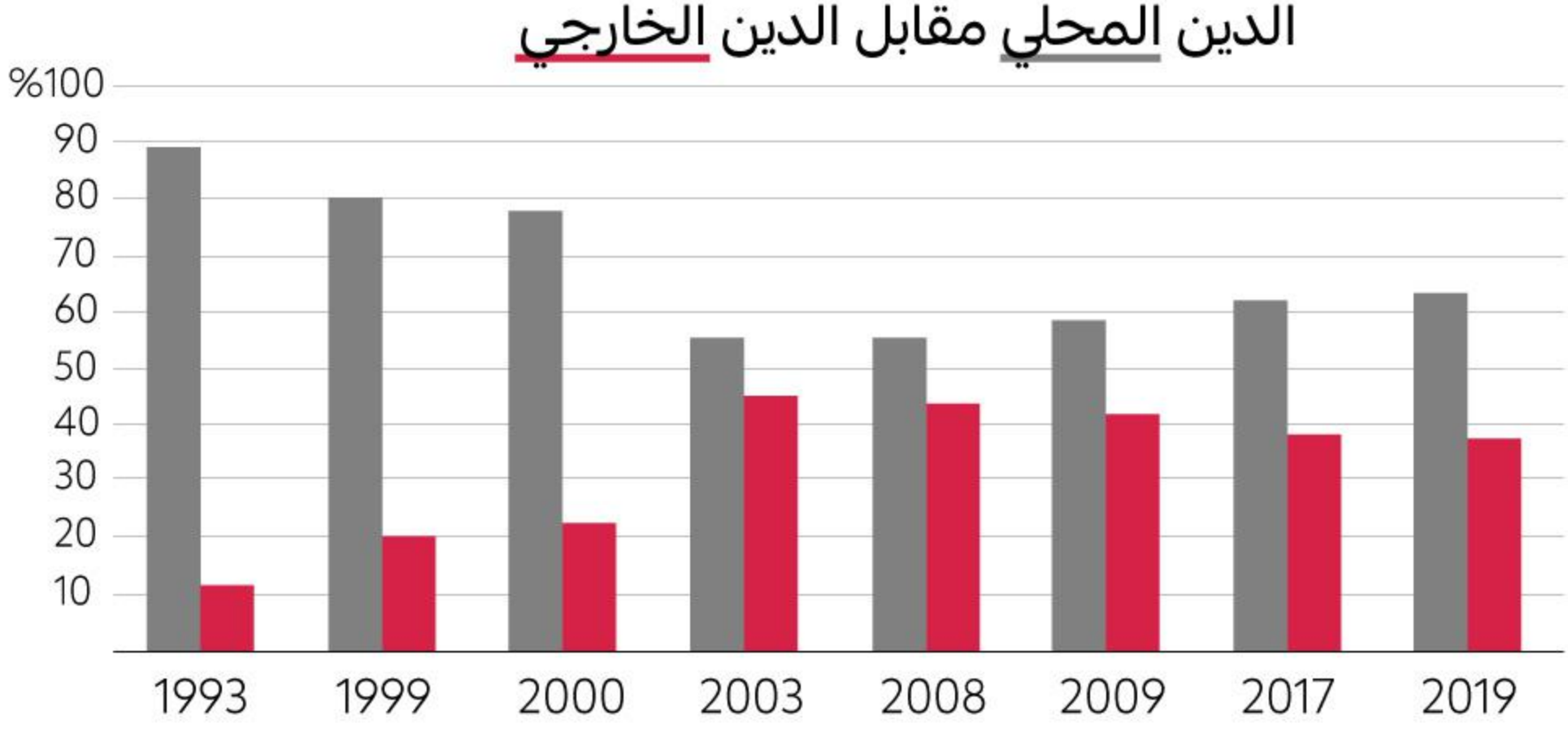

أدت العجوزات المالية المزمنة، والضرائب التنازلية، واستحواذ النخب على مؤسسات الدولة إلى عرقلة الإصلاحات وتآكل الثقة العامة لعقود من الزمن.

دعمت الدولة قطاعات مفلسة مثل
قطاع الكهرباء، بتكلفة تتراوح بين
3-4% من الناتج المحلي الإجمالي
سنوياً، وهو ما يفوق الإنفاق على
الصحة والتعليم مجتمعين.

يتطلب التعافي إعادة هيكلة شاملة للديون، وإصلاح القطاع المصرفي، وتغييرات جذرية في الحوكمة. فبدون إرادة سياسية، ستتعمق الأزمة.